الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية
تصدر تقريراً لمرحلة ما بعد داعش

الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية

IRAQI HUMAN RIGHTS SOCIETY IN USA

تتابع الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية الأوضاع المأساوية للمواطنين العراقيين في المناطق التي تم احتلالها من قبل تنظيم داعش الارهابي في " ١٠ / حزيران / ٢٠١٤ " .. والتي شملت مدن ومناطق وقرى من محافظات " نينوى والانبار وصلاح الدين وديالى وكركوك " .. وبعد دخول هذا التنظيم الى هذه المدن ارتكب ابشع الجرائم والانتهاكات الممنهجة بحق الافراد المدنيين وتشريدهم الى مناطق اخرى، الى جانب الاعتداءات المستمرة على مقدساتهم كالجوامع والحسينيات والكنائس والمعابد والمزارات والتي بلغت (١٤٣) اعتداء، وتحطيم الاثار التاريخية، والمراكز العلمية والثقافية والمدنية.

وقد رصدت الجمعية العراقية الوضع العام في المدن المحتلة، من تحطيم للبنية التحتية التي بلغت اكثر من " ٩٠ % " ، وهذا يتطلب بعد عملية التحرير بذل جهود استثنائية من قبل كافة مؤسسات الدولة لإعادة اعمار هذه المدن بأقصى سرعة ممكنة لضمان عودة الاهالي اليها، وهناك اعداداً كبيرة من المهجرين قد تم ابعادهم قسراً وبالقوة منذ اكثر من عامين من منازلهم، واليوم لا يمتلكون شيئاً، ويعيشون في المخيمات والمراكز وهياكل البنايات في المدن الامنة من العراق، بعد ان فقدوا دورهم وممتلكاتهم ومصادر رزقهم، وتحطمت كل امالهم وتطلعاتهم، انهم يعيشون اليوم تحت ضغوطات نفسية كبيرة، فضلاً عن انتشار الرعب بين صفوفهم،

والخوف من المجهول حتى بعد تحرير مناطقهم، مما يتطلب تكاتف جهود الجهات الرسمية وغير الرسمية الوطنية والدولية لإعداد خطط استراتيجية من اجل اعادة الحياة واعمار المدن المدمرة، من خلال انشاء صندوق للتبرعات على المستوى المحلي، مع السعي للحصول على منح نقدية من الدول المانحة، واعطاء الاهمية للمجالات التالية كمرحلة اولى:

١- السيطرة على الوضع الأمني بشكل كامل، ومعالجة مشكلة الألغام والمفخخات والعبوات الناسفة.
٢- توفير التيار الكهربائي، والماء الصالح للاستعمال.
٣- عودة المؤسسة القضائية، وتأهيل مراكز الشرطة، وبقية الأجهزة الامنية.
٤- العمل على الاسراع في فتح المستشفيات، والمراكز الصحية وتقديم الخدمات.
٥- منح مبالغ فورية للعائدين من الذين تضررت منازلهم نتيجة الارهاب والعمليات العسكرية لإعادة اعمارها.
٦- توفير الخدمات البلدية العامة وفي مقدمتها رفع الانقاض والنفايات.
٧- تأهيل البنايات الحكومية لعودة الموظفين الى دوائرهم.
٨- القيام بحملة لإعادة فتح المدارس والمعاهد والجامعات، وعودة الزامية للأطفال لمقاعد الدراسية.
٩- ضخ المواد الغذائية، وفتح الاسواق، وتأمين المفردات الاساسية للبطاقة التموينية.

- وفي المرحلة الثانية:

ستكون هناك صعوبات وتحديات كبيرة في اغلب المدن العراقية وخصوصاً مدن وقرى ابناء الاقليات والذين هم من المجاميع المستضعفة في البلاد، والتي تكون مناطقهم من المناطق المتوترة دائماً، وهذا يتطلب منحهم اهتمام وامتيازات خاصة.
ولمنع ارتكاب أي اعمال اجرامية او انتقامية ومن أي طرف كان، يتطلب تفعيل وتطبيق القانون على الجميع من اجل تحقيق العدالة والعيش بحرية وسلام، ومن ثم الانطلاق في تعزيز المجال الصحي، وتأهيل البنايات والكوادر الطبية، وتوفير الأدوية، والمستلزمات الطبية الاخرى، مع اعطاء اهمية خاصة لرعاية النساء والاطفال والمعوقين المرضى، ومن اهم ما يجب القيام به فتح مؤسسات للعناية النفسية لتأهيل اكثر من (خمسة الالاف) امرأة وفتاة من الذين تم اغتصابهن واحتجازهن وتعذيبهن وبيعهن في سوق النخاسة، واعطائهن الأمل في الانخراط من جديد في المجتمع، من خلال التعليم المجاني، وتوفير فرصة العمل لهن او

تخصيص راتب شهري، ورعاية صحية مجانية مدى الحياة، ووضع تعليمات جديدة في موضوع منح اولادهن الوثائق الرسمية . وعلى الحكومة التحضير لموضوع حقوق الشهداء والأرامل والأيتام والمعاقين لتسهيل منحهم حقوقهم بعيداً عن الاجراءات الروتينية المعروفة في الدولة، مع استحداث مراكز لإيواء الأيتام.

- محافظة نينوى:

تعتبر ثاني أكبر محافظة في العراق بعد العاصمة بغداد، يبلغ عدد سكانها (٣،٥) مليون نسمة . ويتكون المجتمع في محافظة نينوى من مكونات " العرب - الاكراد - المسيحيين - الايزيديين - الشبك -التركمان - الكاكائية " .. ونتيجة لأعمال العنف والارهاب اضطر ابناء الأقليات الى النزوح القسري من مناطقهم الأصلية وبلغت اعدادهم (مليون و٥٥ الف نسمة) .. وكما موضح في الجدول ادناه :

ت	اسم المكون	العدد	تاريخ النزوح
١	الايزيديون	360 الف	٣/آب/٢٠١٤
٢	المسيحيون	150 الف	٦/آب/٢٠١٤
٣	الشبك	200 الف	١٦/حزيران/٢٠١٤
٤	التركمان	330 الف	٢١/حزيران/٢٠١٤
٥	الكاكائية	15 الف	٩/حزيران/٢٠١٤
٦	المجموع	مليون و 55 الف	

واغلب مناطق الأقليات تقع ضمن المادة (١٤٠) من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ التي انتهت المدة المقررة ولم تطبق او يحسم امرها لغاية الان .. وتنص المادة على:

أولاً - تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، بكل فقراتها.

ثانياً - المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية ، والمنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، تمتد وتستمر الى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور ، على ان تنجز كاملة

(التطبيع ، الاحصاء ، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها، لتحديد ارادة مواطنيها) في مدة اقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الاول سنة الفين وسبعة.

كافة المؤشرات ترجح ان تكون محافظة نينوى نقطة خلاف حادة من الناحية السياسية والقانونية في المرحلة المقبلة لكونها من المناطق المتنازع عليها، مع وجود اطراف تبحث عن المكاسب، ورغبة العديد من الأطراف الاخرى بتكوين اكثر من محافظة او انشاء اقليم خاص، ومنهم من يطالب بالملاذ الامن، مما يتطلب اتفاق جميع الأطراف المتعايشة في محافظة نينوى بين حكومتي المركز واقليم كوردستان ورسم مستقبل المنطقة، مع اعطاء ضمانات من الحكومة والمجتمع الدولي بعدم حدوث انتهاكات او اضطرابات في المستقبل بسبب فقدان المواطن الثقة بجميع الأطراف، وان يكون هناك قبول وحرية مطلقة لما يقرره ابناء هذه المناطق لمستقبلهم ومستقبل اجيالهم للمرحلة المقبلة.

وما قام به تنظيم داعش الارهابي خلال المدة التي تواجد فيها في المدن المحتلة، من اعمال اجرامية مدمرة لكل القيم الانسانية، ومحاولاته المستمرة بزرع وباء الكراهية والحقد ضد كل من يختلف معه في الدين او المذهب، كانت كافية لإبراز التحديات والتوترات المجتمعية في المرحلة اللاحقة، وهذا يتطلب من جميع الاطراف السياسية والمؤسسات الدينية والمدنية وخاصةً للمكونين المسيحي والايزيدي التحرك على الصعيدين المحلي والدولي لضمان حقوقهم في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحماية حرياتهم الاساسية، وعدم السماح باضطهاد أي شخص او جهة لهم بسبب الدين او المذهب او المعتقد.

- التوصيات:

ومن اجل انهاء حقبة تنظيم داعش، وترك هذا الماضي الثقيل بالمآسي والظلم يتوجب على الحكومة والمجتمع الدولي مساعدة النازحين في العودة الطوعية لمناطقهم الأصلية من خلال اعمار مدنهم المدمرة، والنهوض بالحالة الاقتصادية وتذليل كافة الصعوبات من اجل عودة الحياة الطبيعية لها وتعزيز الروح المجتمعية.. ومن اجل ذلك نقدم التوصيات الأتية:

١- دعوة كافة الأطراف المحلية والدولية لإيجاد المشتركات لتعزيز العلاقات بين جميع الأطياف العراقية المتأخية في المدن المحررة.

٢- يجب تكثيف الاجراءات للاعتماد على جهد الدولة اولاً ومن ثم المجتمع الدولي.
٣- سن قانون من مجلس النواب العراقي لإعادة اعمار المدن التي دمرها الارهاب والعمليات العسكرية.
٤- اهمية تركيز الحكومة على الجانب الامني، والقضائي، والخدمات الأساسية بعد تحرير المدن.
٥- منع ظاهرة التسلح باستثناء القوات الأمنية.
٦- أن تكون هناك محكمة وطنية تنظر بالجرائم المرتكبة في المدن التي تم احتلالها من قبل داعش وتقديم المتهمين الى العدالة، لعدم السماح بافتعال الأزمات، وارتكاب جرائم الثأر، وتصفية الأفراد ممن كانوا في المناطق المحررة.
٧- الغاء كافة القرارات والاجراءات التي سعت الى التغير الديموغرافي في المناطق التي كانت محتلة.
٨- وجود ضمانات محلية ودولية لأبناء الاقليات بسبب التحديات التي تواجههم، مع منح خصوصية لمناطق تواجدهم.
٩- أهمية تبني اجراءات سريعة لإنصاف الضحايا، وتعويض المتضررين، واعطاء الأولوية لمنح الرواتب للأرامل والايتام.
١٠- اعادة الممتلكات الى أصحابها الشرعيين، واعتبار اي اجراء بيع او شراء بعد تاريخ ٩/حزيران/٢٠١٤ باطلاً.
١١- تحديث الخطاب الديني، وعدم السماح بإثارة أي خطاب يولد احتقان في المناطق المحررة.
١٢- اعادة ترميم وبناء الجوامع والحسينيات والكنائس والمعابد والمزارات التي دمرها الارهاب.
١٣- توفير فرص العمل للشباب.
١٤- السعي الجاد للبحث عن المقابر الجماعية، وفتحها وفق المعايير الدولية.
١٥- دور منظمات المجتمع المدني في عمل برامج تنموية لتأهيل المجتمع بعيداً عن ثقافة العنف والثأر، مع تكثيف النشاطات الرياضية والفنية والاجتماعية، وفتح باب العمل التطوعي للشباب لإعادة الحياة لمدنهم والحفاظ عليها.

الجمعية العراقية لحقوق الانسان
في الولايات المتحدة الامريكية
٢٠ / آب / ٢٠١٦
www.ihrsusa.net